

غزة تغير قواعد اللعبة

أحمد جميل عزم*

حرب غزة ٢٠١٢ و"الدولة":
العجز عن تغيير قواعد اللعبة

الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٤٨؛
الثاني، تصويت الجمعية العامة للأمم
المتحدة في ٢٩ من الشهر نفسه
لمنح فلسطين مركز دولة مراقبة في
المنظمة الدولية، وهو ما تحقق بتأييد
عالمي فاق التوقعات.

يلي الحروب غالباً حراك سياسي
لإعادة ترتيب العلاقات بشكل يترجم
نتائج الحرب العسكرية، بل بات شائعاً
أن ثمة حروباً وعمليات عسكرية
هدفها "التحريك"، أي إحداث تغيير في
موازن القوى أو زيادة التوتر، بما
يؤدي إلى تدخل دولي أو الوساطة أو
تغيير المواقف، للوصول إلى تسويات
مباشرة أو غير مباشرة. فهل ينطبق
هذا على الحرب الإسرائيلية الأخيرة
على غزة؟ أمّا خطوة قيادة منظمة
التحرير الفلسطينية في الذهاب
إلى الأمم المتحدة، فهدفها الصريح
هو "التحريك" والخروج من مأزق
المفاوضات الثنائية المتعثرة. أو كما

تبدو بعض الأحداث لحظة
وقوعها نقطة تحوّل،

وربما بداية كرة ثلج تتدحرج
وتتعاضم، بينما تفقد أحداث أخرى
وهجها بالتدرّج وتغيب التوقعات.
ويبدو السؤال قائماً بشأن الأحداث
التي عاشها الفلسطينيون في نوفمبر/
تشرين الثاني الفائت، إذ إنها، في رأي
كثيرين، حرّكت المياه الراكدة، ويمكن
اقتباس عنوان افتتاحية صحيفة
"الغارديان" البريطانية، عن حرب
غزة، في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر
٢٠١٢: "العاصفة قبل الهدوء"، لوصف
نتائج تلك الأحداث.

كان الحدثان البارزان هما: الأول،
حرب إسرائيل ضد غزة التي استمرت
ثمانية أيام، من ١٤ إلى ٢١ تشرين
الثاني / نوفمبر، سُنت خلالها نحو
١٥٠٠ غارة إسرائيلية على غزة
قابلها إطلاق نحو ١٥٠٠ صاروخ
من غزة وصلت إلى عمق الأراضي

إلى حد ما، لحملتها المسماة "عمود سحاب" (Pillar of Defense)، لا يتضمن إزاحة نظام حماس من غزة مثلما كانت تسعى في الماضي، ولا انهيار كامل لجناح حماس العسكري. إن الهدف كما حدده بيان مسؤول إسرائيلي بارز هو هدنة طويلة الأمد على طول الحدود مع غزة. أما حماس فكان هدفها أن تبقى منتصبة على قدميها، مع محاولة إحداث أكبر ضرر وإصابات كي تثبت أن تفوق إسرائيل العسكري وحده لن يؤدي إلى إجبارها على التراجع. وبواسطة معادلة لا منتصر التي ترعاها الولايات المتحدة ولا عبون دوليون آخرون، فإنه يمكن الوصول إلى صفقة تؤدي إلى هدوء طويل المدى.^{٣٠}

عاد يعاري مع نهاية الحرب، ليقول إن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، وبعبارة صورته الصقورية، حذر في الشؤون العسكرية ومنضبط، وقال: إن توقف الحرب بعد وقت قصير أمر "مقصود، ونتنياهو يعرف أنها (الحرب) لن تنتهي بهزيمة مدمرة لـ حماس، لأن هذا لم يكن الهدف؛ لقد أراد الظهور بصورة الراشد والمسؤول في أعلى قمة الهرم.^{٣١}

على أن الهدنة طويلة المدى يمكن أن تبدو غريبة، فقد كتب رئيس تحرير صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، ألوف بن، مقالة عنوانها: "إسرائيل قتلت مقاولها الفرعي [Subcontractor] في غزة"، معتبراً أن [القائد الميداني لكتائب القسام] أحمد الجعبري، كان مسؤولاً عن أمن إسرائيل في غزة، فهو الذي حافظ على الهدوء النسبي خمسة أعوام. ويذهب مراقبون فلسطينيون في الاتجاه ذاته، إذ يقول إياد السراج، الناشط والطبيب الفلسطيني

قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: "إنه وقت العمل ولحظة التقدم إلى الأمام".

تحاول هذه المقالة الإجابة عن سؤال رئيسي: هل أدت أحداث تشرين الثاني / نوفمبر الفائت إلى حراك؟ وإلى أي مدى؟ وفي أي اتجاه؟ أما الإجابة الأساسية، فهي أن الحراك محدود.

تنقسم المقالة إلى قسمين يتناول أولهما حرب غزة ويناقش، إلى جانب الحرب، ردات الفعل في الضفة الغربية والموقف المصري والموقف من الحل السياسي والتسوية، وثانيها، خطوة الذهاب إلى الأمم المتحدة وتبعاتها المحتملة.

أولاً: حرب غزة

أ - أسباب الحرب وأهدافها

تثير الحرب الأخيرة التي شنتها إسرائيل تساؤلاً مبرراً بشأن توقفها السريع، وخصوصاً من جانب الطرف الإسرائيلي الذي بدأها. فهل ما حدث حسابات إسرائيلية خطأ أدت إلى تراجع عاجل، أم إن الأهداف لا تبرر حرباً أطول؟ يقول وزير الاستخبارات الإسرائيلي دان مريدور: "لم نتحرك لتدمير حماس. إن مبتغانا هو أن يكون في قدرتهم السيطرة على غزة من دون مهاجمتنا".^{٣٢} أما إيهود يعاري، الباحث الإسرائيلي في "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى"، فكتب في مجلة "فورين أفيرز" (Foreign Affairs) الصادرة عن مجلس العلاقات الخارجية الأميركي، في أثناء الحرب وقبل نهايتها: "حددت إسرائيل هدفاً متواضعاً

الأشخاص والبضائع وعدم تقييد حركة السكان. بكلمات أخرى وافقت إسرائيل على ترتيبات تمنح "حماس" استقراراً في غزة، وتكرس الأمر الواقع.

ب - ردة الفعل في الضفة الغربية:

في حين وُجّهت إلى غزة في إبان حرب ٢٠٠٨، انتقادات كثيرة، وحتى اتهامات لقيادة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بشأن موقفها من الحرب، ومنعها التضامن مع القطاع، بل إن "حماس" اتهمت في حينه كوادِر حركة "فتح" بالتواطؤ مع الاحتلال،^٧ فإن المشهد بدا مختلفاً هذه المرة، إذ حدث نوع من الوحدة الميدانية في الضفة الغربية لتنظيم فاعليات مشتركة بين الفصائل.^٨ وكان واضحاً أن ردة الفعل في الضفة الغربية يمكن أن تؤدي إلى تداعيات لم تكن في الحسابات الإسرائيلية، وإلى "روح جديدة"،^٩ وقد قام وفد من قيادة حركة "فتح" برئاسة عضو اللجنة المركزية فيها، نبيل شعث، بزيارة القطاع في أثناء الحرب، وجرّت اتصالات بين قيادات الحركتين،^{١٠} الأمر الذي حسن الأجواء بين الطرفين، وساهم، بين عوامل أخرى، في تقريب المواقف في ملفات معينة، مثل التوجه إلى الأمم المتحدة، والبدء بحوارات المصالحة.

ج - مصر والحرب

لمقاربة الموقف المصري من حرب غزة، يجب العودة إلى سياسة مصر في الموضوع الفلسطيني، ومراجعة حسابات الفصائل الفلسطينية بشأن هذا الدور، وخصوصاً حركة "حماس".
لم تُخف قيادة "حماس" في غزة

المعروف المقيم في غزة، إن "أسوأ أعداء الصهيونية هو السلام"، ولذلك قتلوا الجعبري، الذي "أقر وثبت الهدنة الأخيرة قبل ثلاثة أيام [من الحرب]".^{١١} كما يؤكد ناشط السلام الإسرائيلي غيرشون باسكن، الذي كان على اتصال بالجعبري لأعوام، وخصوصاً في إطار صفقة إطلاق الجندي الأسير غلعاد شاليط، أن مسودة اتفاقية هدنة دائمة كانت قد وصلت إلى الجعبري قبل اغتياله بساعات.^{١٢}

ربما لا يوجد تحليل أو تحديد دقيق لأهداف الحرب، لكن الأرجح أنها كانت حرباً بأهداف محدودة، تضمنت مغامرة لها اعتبارات داخلية، مع توجيه رسالة إلى "حماس" بعدم التمادي في السماح للفصائل الصغيرة بالقيام بعمليات ضد إسرائيل.

على الجانب الآخر، شكلت الحرب فرصة لـ "حماس"، لإثبات أن فترات التهدئة يمكن أن تُستخدم جيداً لتقوية الاستعداد العسكري، الأمر الذي يسهل مهمتها في تبرير استمرار التهدئة، وقد حققت "حماس" انتصاراً تكتيكياً واضحاً بقدرتها على ضرب عمق إسرائيل بصواريخها، الذاتية والإيرانية الصنع. تضمنت اتفاقية الهدنة التي أبرمت في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر، تعهدات إسرائيلية صريحة، وربما غير مسبوق، إذ كانت التهدئة تتم سابقاً من دون تعهدات.

وبموجب الاتفاق الذي نشرته وسائل الإعلام المتنوعة، "تقوم إسرائيل بوقف كل الأعمال العدائية في قطاع غزة برّاً وجواً"، بينما "تقوم الفصائل الفلسطينية بوقف كل الأعمال العدائية من قطاع غزة تجاه إسرائيل بما في ذلك إطلاق الصواريخ والهجمات عبر الحدود"، وجرى الاتفاق على فتح المعابر وتسهيل حركة

ومن ذلك زيارة رئيس الحكومة المصرية، هشام قنديل، للقطاع في خطوة غير مسبوقه. على أن الموقف النهائي للدور المصري، هو الاستمرار في أداء دور الوسيط، بين الفلسطينيين والإسرائيليين، واستضافة حوارات ومفاوضات الهدنة التي جرت بشكل غير مباشر في مصر. بعد التوصل إلى الهدنة شكر خالد مشعل القيادة المصرية وعلى رأسها الرئيس مرسي، وقال إن مصر استعادت دورها الحقيقي في المنطقة، وأضاف: "اختبروا مصر فظهرت مصر بثورتها ووجهها الوطني القومي الذي نعرفه عنها منذ رأينا النور." وقال: "تداعى العالم إلى مصر وطلب منها أن ترعى اتفاقاً للتهدئة، وبكل أمانة قامت مصر بالمسؤولية بروح متكاملة، روح الدولة المحترمة التي وسّطها العالم وقامت بواجبها،" مضيفاً: "مصر لا باعت القضية ولا ضغطت كما يقول البعض، بل تفهمت مطالب المقاومة ونقلتها بكل أمانة."^{١٦}

يُضيء تقويم مشعل، جزءاً من المشهد، بغض النظر عن لغته الحماسية، فقد اتضح أن وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم، لم يُلغ دور مصر الإقليمي، وإن بقيت في إطار الوسيط. وربما يلمس الإخوان المسلمون الفلسطينيون ("حماس") دفناً أكبر في العلاقة، وأن النظام الجديد لا يتعامل معهم مضطراً كالنظام السابق، وربما يكون النظام الجديد الذي لا يحبذ أداء دور في التسوية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، لكنه قام بدور الوسيط للوصول إلى التهدئة، لم ينحز إلى جانب الفلسطينيين إلى حد دخول الحرب، ولا أحد يتوقع هذا، ربما باستثناءات مثل وزير داخلية "حماس"، الذي قال: "لا نريد دموع العرب

ابتهاجها الشديد بفوز محمد مرسي، ممثل الإخوان المسلمين، في الانتخابات الرئاسية في مصر، بل وصل الأمر إلى حد أن رئيس الوزراء في حكومة "حماس"، إسماعيل هنية، نزل إلى شوارع غزة وهو يحمل العلم المصري، وشارك في احتفالات وُزعت فيها الحلوى. وبدأ الحديث عن تغيير درامي في الأوضاع في قطاع غزة، وعن لقاء مرتقب بين هنية ومرسي، وعن زيارة وفد من غزة مكوّن من ١٠٠ شخصية، قبل الحديث عن أي لقاء لمرسي بمسؤول فلسطيني.^{١٧} لكن الأمور لم تجر بما يلائم طموح وآمال قادة "حماس" في القطاع، إذ حرص مرسي على لقاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، خالد مشعل، قبل لقاء هنية.^{١٨}

وقد عبّرت كلمات وزير داخلية حكومة "حماس" في غزة فتحي حمّاد في آب / أغسطس ٢٠١٢ عن خيبة الأمل، وخصوصاً بشأن عدم رفع الحصار عن غزة، عندما قال موجهاً خطابه إلى القيادة المصرية: "إن لم تكن فلسطين بين أعينكم، فعليكم تعديل البوصلة والمسار"،^{١٩} بينما قال الرئيس المصري: "نقف على مسافة واحدة من الفصائل الفلسطينية."^{٢٠} وقد نُظمت في نهاية أيلول / سبتمبر ٢٠١٢، تظاهرة شارك فيها قياديون في "حماس" على الحدود مع مصر، تطالب الرئيس المصري بوقف إغلاق الأنفاق التي تربط غزة بمصر، والبدء بإقامة منطقة حرة على الحدود مع غزة، وفتح معبر رفح، ورفع الحصار كلياً.^{٢١}

أطلقت مصر إشارات تضامنية واضحة مع قطاع غزة في أثناء الحرب،

رسائل متناقضة بشأن الحل السياسي. لقد عرض خالد مشعل في حديث مع شبكة "سي إن إن" التلفزيونية الأميركية، حلاً خلاصته القبول بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في مقابل وقف المقاومة المسلحة. وقال: "أنا قائد حماس، أخبر العالم، نحن مستعدون لاستخدام طريقة سلمية، حقاً طريقة مسالمة، دون دماء أو سلاح، طالما حققنا مطالبنا الفلسطينية." وحدد المطالب بـ "إنهاء الاحتلال، ودولة فلسطينية، والجدار"، قائلاً: "أقبل بدولة على حدود سنة ١٩٦٧، مع حق العودة للاجئين"، مضيفاً: "أريد قيام دولة للفلسطينيين، وبعد قيامها ستقرر (هذه الدولة) موقفها من إسرائيل." ٢٠

على أن هذه المواقف توارت عندما زار مشعل قطاع غزة، في الأسبوع الثاني من كانون الأول / ديسمبر، إذ قال مخاطباً الجماهير التي احتشدت لتهنئته: "لا بديل من دولة فلسطينية حرة ذات سيادة حقيقية على كل أرض فلسطين." وقال: "أقول لا نعترف بإسرائيل ولا بشرعية الاحتلال، وكل ما طرأ على فلسطين من احتلال واستيطان وتهويد وسرقة للتاريخ وتزوير للمعالم كله باطل وستكنسه المقاومة الفلسطينية بإذن الله."

تشير هذه المواقف المتناقضة، والتي سبق التعبير عن مثلها في الماضي، إلى أنه لا يوجد أثر حاسم للحرب. لكن ربما أن الأجواء الدبلوماسية التي اشتركت فيها مصر إلى جانب قطر وتركيا، حفزت قيادة "حماس" على المزيد من الاهتمام بالخطاب الدبلوماسي، الأمر الذي انعكس في تأييد الحركة خطوة الرئيس الفلسطيني محمود

على غزة أو حديثهم في الفضائيات بل نريد مدافعهم." وأضاف حماد: "غزة لا تحتاج في المرحلة الحالية الأدوية والمناصرة بالكلمة فقط، وإنما تحتاج من يدعمها بالمال والسلاح لدحر الاحتلال." ١٧

تتباين التحليلات والتقويمات بشأن الموقف المصري من حرب غزة الأخيرة، تبايناً له علاقة بنوع ودرجة التضامن والوساطة، ولا أحد يزعم وجود تغير استراتيجي حتى الآن في خريطة المواقف العربية في الشأن الفلسطيني. ولعل ما يعزز هذا الاستنتاج، أنه مثلما شكرت قيادة "حماس" القيادة المصرية على مواقفها، فقد شكرها أيضاً الإسرائيليون والأميريكيون. ووصف الرئيس الأميركي باراك أوباما نظيره المصري محمد مرسي بأنه "شخص يركّز على حل المشكلات"، وشكرته وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون التي سارعت إلى زيارة مصر، وقالت في المؤتمر الصحفي مع نظيره المصري محمد كامل عمرو: "أود شكر الرئيس مرسي على شخصيته القيادية." ١٨

ووصف الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيرس، الدور الذي أداه مرسي بأنه "مفاجأة لطيفة." ١٩

د - النتائج السياسية للحرب

كان هناك مؤشرات في الأيام الأولى التي أعقبت الحرب، إلى أن هذه الحرب قد تقوم فعلاً "بتحريك" المواقف، وتجعل "حماس" أقرب إلى الحل السياسي، لكن سرعان ما تبين أن الأثر المباشر للحرب محدود، لأنه لا يوجد عملية سياسية حقاً، وبالتالي رأينا "حماس" ترسل

معادلة المفاوضات المعزولة، ومحاولة تدويل القضية الفلسطينية، لكن ضمن نهج دبلوماسي بطيء، وهو بطء ناجم عن عدة عوامل أبرزها أن هذا التوجه هو طريقة مساومة وضغط، لمحاولة تغيير قواعد العملية التفاوضية، وبالتالي هناك انتظار دائم لعل عملية جديدة تبدأ. ثم إن التبعات المالية والسياسية لهذا التوجه تشكل حاجساً للسلطة الوطنية الفلسطينية، فالمساعدات المالية الأميركية توقفت بسبب هذا التوجه، وإسرائيل تنتقم بتأخير المستحقات المالية للسلطة الفلسطينية من عائدات الضرائب، ولا يوجد تعويض عربي حقيقي لنقص التمويل، الأمر الذي يوقع السلطة الفلسطينية دائماً في أزمة مالية واقتصادية خانقة تشغلها وتربكها. ويلاحظ أن التوجه إلى الأمم المتحدة لا يتضمن خطة عمل واضحة فلسطينياً، إذ وُزعت في تشرين الثاني / نوفمبر الفئات، دراسة بعنوان: "فلسطين دولة غير عضو، في اليوم التالي؟" [Palestine Non Member State] The Day After مقدمة من عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات، ولا تتضمن أهدافاً محددة، وتصوراً واضحاً، وإنما تعزز الاقتناع بوجود قدر من التجريبية. وأحد الأهداف الملموسة التي تحدها الدراسة، أنه سيكون في استطاعة فلسطين المصادقة على والانضمام إلى "بعض الاتفاقيات الدولية"، بما فيها معاهدة جنيف الرابعة، وأن تصبح طرفاً في قضايا محكمة العدل الدولية. لكن الدراسة تؤكد "أن السعي للحصول على العضوية في مزيد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة يجب أن ينطوي على

عباس، الذهاب إلى الأمم المتحدة، لطلب مقعد عضو مراقب لدولة فلسطين.

ثانياً: الذهاب إلى الأمم المتحدة

يمكن اعتبار الهدف الحقيقي من الذهاب إلى الأمم المتحدة هو كسر قاعدة التفاوض الثنائي تحت الرعاية الحصرية الأميركية. فبعد نحو عشرين عاماً من التفاوض الفلسطيني - الإسرائيلي، بدأ أن مسيرة التسوية تلقت دعماً من الإدارة الأميركية، بمجيء باراك أوباما، رئيساً للولايات المتحدة، وبإصراره غير المسبوق على وقف إسرائيل الاستيطان، وقوله على سبيل المثال في أيار / مايو ٢٠٠٩ إن: "إسرائيل يجب أن توقف نشاطات الاستيطان لبناء زخم لأجل السلام".^{٢١} لكن عملياً، لم يحدث تجميد حقيقي للاستيطان، وما حدث هو تعزيز وجهة النظر الفلسطينية في أن وقف الاستيطان شرط أساسي للعودة إلى المفاوضات. وقد تراجع أوباما لاحقاً عن مطلبه، الأمر الذي كان يعني العودة إلى عملية التفاوض التقليدية، من دون أي مؤشر إلى أنها ستؤدي إلى نتيجة مختلفة، وخصوصاً مع تسريع إسرائيل بناء أمر واقع جديد عبر الاستيطان. وكان الغضب الفلسطيني من هذا التراجع، والمواقف التي أعلنت للرأي العام الفلسطيني، برفض التفاوض بموازاة الاستيطان، سبباً لقرار الذهاب إلى الأمم المتحدة. وبعد فشل الحصول على اعتراف في مجلس الأمن بالدولة الفلسطينية، في سنة ٢٠١١، استغرق الأمر عاماً كاملاً للتوجه إلى الأمم المتحدة، لطلب مقعد عضو مراقب. وفي الحالتين، أي مجلس الأمن والجمعية العامة، بدأ أن المقصود هو كسر

بشأن الكيفية التي يتوجب على السلطة فيها إعادة تنظيم نفسها، ويشير إلى "دراسة إمكانيات انتخاب هيئة تأسيسية لبرلمان دولة فلسطين بدلاً من المجلس التشريعي، وانتخاب رئيس دولة فلسطين بدلاً من رئيس السلطة الفلسطينية، إضافة إلى انتخابات مجلس وطني جديد." وهذا النص يوحي بأنه لم يتم التوصل إلى تصور لمستقبل السلطة، وأن هناك فكرة لأن يصبح للدولة (الاسم الجديد للسلطة) حكومة تتولى رسمياً مهمات يُفترض أن تتولاها المنظمة. وحتى بعد أشهر من الحصول على العضوية لا يوجد تصور واضح لتبعاتها على الأرض.

كما أن هناك مؤشرات إلى أن عملية التصويت في الجمعية العامة خضعت لتسويات، وقدم الرئيس الفلسطيني تعهدات أو وعوداً بعدم اللجوء سريعاً، على الأقل، إلى المحاكم الدولية ومواجهة إسرائيل في المنظمات الدولية، وخصوصاً في سياق الإدانات الجنائية. فمثلاً قال الرئيس الفلسطيني بعد أسابيع من الحصول على العضوية: "أمامنا بعدما حصلنا على وضع الدولة، ٦٣ منظمة وهيئة دولية، وندرس [وَضَعْنَا فِي] تلك المنظمات والهيئات، البعض كان يقول إننا نريد وضع الدولة كي نذهب للمحكمة الجنائية الدولية ونشكو إسرائيل، وقلنا لأميركا نحن لا نريد الشحطة في المحاكم، وعلى إسرائيل أن تكف عن اعتداءاتها علينا كي لا نذهب لنشكوها أمام المحكمة."^{٢٢}

يترافق الوقع البطيء للدبلوماسية الفلسطينية، مع أزمة مالية حادة تعيشها السلطة الفلسطينية، وبطء وعدم يقينية مسيرة المصالحة، وهذا كله يعرقل الخطوات الفلسطينية التي يمكن

حسابات دقيقة للتكلفة السياسية والفوائد والنتائج.

وجاء في الدراسة أن الخطوة تهدف إلى "خلق ديناميكية سياسية وخطاب سياسي مختلفين بين إسرائيل وباقي الدول الأعضاء." وتعتقد الدراسة أن "رفع صفة فلسطين سيكون من شأنه البت في السؤال عما إذا كانت فلسطين دولة أم لا؟" لكن الدراسة تؤكد "أن رفع وضع فلسطين في الأمم المتحدة [إلى] دولة مراقبة" لن يغير حقيقة الاحتلال الإسرائيلي للأرض.

وربما يكمن الجانب العملي الأكثر دلالة في الدراسة المذكورة، في التمثيل والعمل السياسي الفلسطيني، إذ يبدو أن الخطوة في ذهن القيادة الفلسطينية تقلص دور منظمة التحرير الفلسطينية أكثر، ولذلك تشير الدراسة إلى أن اللجنة التنفيذية للمنظمة "هي الجهة الفلسطينية المخولة إجراء المفاوضات بالنيابة عن الشعب الفلسطيني"، وإلى أن "رفع صفة فلسطين في الهيئة العامة سيمكّن دولة فلسطين من أن تصبح الجهة الرسمية في المعاهدات الدولية أو في المعاهدات الثنائية (...). إضافة لذلك لن يغير رفع التمثيل في الأمم المتحدة إطار المفاوضات مع إسرائيل."

إن هذا النص غامض، وي طرح تساؤلاً بشأن مستقبل منظمة التحرير، ومن يمثل مختلف قطاعات الشعب، ولا يبدو أن أحداً يملك إجابة؛ فمثلاً، يشير عريقات إلى أن القيادة الفلسطينية شكلت مجموعة عمل "برئاسة الرئيس محمود عباس لإعداد رؤية استراتيجية وخطة عمل"، من مهماتها دراسة وتحديد العلاقة التي ستربط بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية وتقديم توصياتها

الحركة، مع توقع هدوء أكبر على الجبهة مع إسرائيل. وفي جميع الأحوال، فإن حالة سكون المواجهة مع الاحتلال، تدفع قطاعات شبابية نحو تفكير جديد، من نوع تطوير المقاومة الشعبية، والعصيان المدني، وتكوين أطر عمل، مثل تجربة بناء "قرية باب الشمس" قرب القدس، في كانون الثاني / يناير الفائت، كمبادرة من نوع مختلف.

بكلمات أخرى لا يبدو أن لدى اللاعبين التقليديين ما يدفعهم إلى تغيير مواقفهم، بل إن هدف إسرائيل من الحرب ربما يكون الحفاظ على الأمر الواقع أكثر من تغييره، كما أن الهجوم الدبلوماسي الفلسطيني يفقد كثيراً من زخمه في الطريق لتحقيق أهدافه، حتى ليعجز عن توليد طاقة تغير قواعد اللعبة. وربما يكون هذا الجمود هو الذي سينتج قوى ومبادرات جديدة في الساحة الفلسطينية، كالزخم الذي تكتسبه نشاطات المقاومة الشعبية للمواجهة مع الاحتلال ومنع مصادرة الأراضي. ■

أن تحوّل العضوية في الأمم المتحدة إلى مسيرة ذات زخم يؤدي إلى تغيير المشهد.

خاتمة

على الرغم من الضجيج الذي رافق حرب غزة، والذهاب إلى الأمم المتحدة، فإن هناك ما يدفع إلى الاعتقاد أن النتائج العملية للحديثين على الأرض محدودة، وأن حالة من الحيرة والترقب والمرابحة والحراك ببطء وعدم يقين، تسيطر على المشهد، وخصوصاً في ملفات الحصار على غزة، والمصالحة الوطنية، فضلاً عن التسوية السياسية، والمواجهة مع الاحتلال، وكذلك في الدور المصري المنشغل بشؤونه الذاتية، وغير المهتم بالتمايز عن النظام السابق. وهذا يفتح الباب أمام مبادرات دولية للعودة إلى المفاوضات، من دون أن يكون للعضوية في الأمم المتحدة معنى عملي فيها، بينما توجهات "حماس" المستقبلية تنتظر حسم ملفات تجاذب الأدوار والانتخابات داخل

المصادر

- 1 Damien McElroy and Richard Spencer, "Benjamin Netanyahu to Defend Gaza Ceasefire", *Daily Telegraph*, 22 Nov 2012.
- 2 Ehud Yaari, "How to End the War in Gaza", *Foreign Affairs*, 17 November 2012, <http://www.foreignaffairs.com/articles/138434/ehud-yaari/how-to-end-the-war-in-gaza>.
- 3 McElroy and Spencer, op.cit., *Daily Telegraph*, 22 November 2012.
- 4 Aluf Benn, "Israel killed its Subcontractor in Gaza", *Haaretz*, 14 November 2012, <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/israel-killed-its-subcontractor-in-gaza.premium-1.477886>

- ٥ Raja Shehadeh, "Palestine: Diary of Historic Month", *The Guardian*, 14 December 2012.
- ٦ Noam Chomsky, "Palestine 2012: Gaza and the UN Resolution", (Chomsky. inf, 1 December 2012).
- ٧ "غزة في مهب الموت والانقسام الفلسطيني يبلغ مداه"، "الغد الأردنية"، ١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩.
- ٨ عوض الرجوب، "الضفة تتوحد مع غزة وتعلن الإضراب"، "الجزيرة نت"، ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢.
- ٩ "Israel and Gaza: The View from the West Bank", 20 November 2012, <http://www.economist.com/blogs/pomegranate/2012/11/israel-and-gaza-2>
- ١٠ انظر: "المستقبل" (اللبنانية) ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢؛ "الشرق الأوسط" اللندنية، ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢.
- ١١ فتحي صباح، "هنية يزور مصر ويلتقي محمد مرسي"، "الحياة" (الندنية)، ٦ تموز / يوليو ٢٠١٢.
- ١٢ "أبو مرزوق: الرئيس مرسي مهتم بالملفات الفلسطينية"، "فلسطين أون لاين"، ٢٣ تموز / يوليو ٢٠١٢.
- ١٣ "داخلية المقالة تطالب الرئيس المصري بفتح دائم لمعبر رفح"، "أخبار اليوم" (المصرية)، ١٣ آب / أغسطس ٢٠١٢.
- ١٤ "الرئيس المصري: نقف على مسافة واحدة من الفصائل الفلسطينية"، "الشرق الأوسط"، ١٤ تموز / يوليو ٢٠١٢.
- ١٥ "حماس تحذر من انفجار بقطاع غزة"، "الجزيرة نت"، ٣٠ أيلول / سبتمبر ٢٠١٢.
- ١٦ "مشعل: إسرائيل فشلت في تحقيق أهدافها"، "الجزيرة نت"، ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢.
- ١٧ "القدس العربي"، ٦ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢.
- ١٨ Richard Spencer, "Egypt's President Feted for Negotiation Role", *The Daily Telegraph*, 22 November 2012.
- ١٩ Reena Ninan, "Egypt's President Morsi Wins U.S. and Israeli Gratitude in Gaza Deal", *ABC news*, 21 November 2012.
- ٢٠ "Israel-Hamas Cease Fire: Interview with Hamas Political Leader Khaled Meshaal" (Transcript), CNN (website), 21 November 2012.
- ٢١ Glenn Kessler, "Obama Continues to Press Israel to Freeze Settlement Activity", *Washington Post*, 29 May 2009.
- ٢٢ هاني بدر الدين، "عباس يروي تفاصيل الذهاب للأمم المتحدة"، "الأهرام"، ٩ كانون الثاني / يناير ٢٠١٢.